طلعنا عالحريّة

حرية كرامة مواطنة

العدد 48

2014 / 11 / 11

تحقيقات

قضية مخطوفي دوما

القفز فوق القرائن

مقالات

- المجالس المحلية
  بلديات أم منظمات مجتمع مدني؟
- بين القتال والقتل
- دولة الثقب الأسود
- ترويض الدولة
- عصر الأكراد

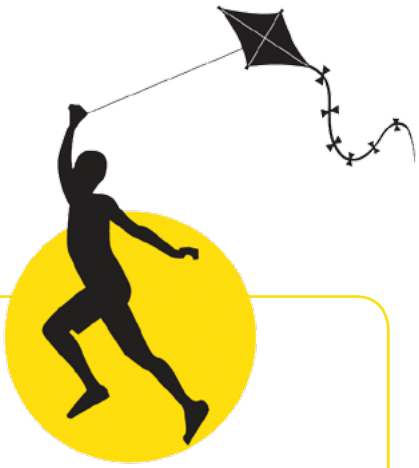

العمل في ساحة الممكن

افتتاحية

بقلم ليلى الصفدي

لا جديد في القول إن الوقائع وسياسات الدول الكبرى تثبت يوماً بعد يوم ازدواجيتها وكيلها بمكيالين بما يتوافق مع مخططاتها ومصالحها، كما لا جديد في القول إن تلك الدول لا تقيم اعتباراً لحياة الشعوب ومصائرها.. ولا لحقوق المظلومين أينما كانوا.. وفي هذا السياق يأتي صمت العالم على مرتكبي المذبحة السورية المستمرة منذ أعوام أربعة.

وعلى الأرجح لا يختلف اثنان اليوم على أن هناك قرار دولي متوافق عليه بحماية النظام السوري وإطلاق يده في القتل والتدمير، ويبدو أن هذا القرار يأتي ممن يسمون «أصدقاء الشعب السوري» قبل أعدائه! وتلك حقيقة ظلت لوقت طويل مدار أخذ ورد بين السوريين والذين ظلّ قسم لا يستهان به منهم غير مصدق لها لأمد قريب.

الآن وبعد دخول قوات التحالف الدولي في حرب، يبدو أنها شكلية، ضد «الإسلام المتطرف» دون النظام، تبدو هذه الحقيقة أكثر إقناعاً للجميع، لكن السؤال الذي يثار الآن هو حول جدوى هذه الحرب، وهل يمكن أن تكون مفيدة للسوريين بأي شكل من الأشكال؟

شعبنا الذي يلاقي أشكالاً شتى من القتل والقمع والإرهاب.. هل من الممكن أن يستفيد من الانتقائية الأمريكية في الحرب؟

لا يبدو أن هناك جواب مفيد الآن على هذا السؤال، ويبدو مرشحاً أن تبقى سوريا أرضاً خصبة لقتال طويل الأمد بين مصالح شتى لا يجمعها إلا اللامبالاة تجاه سفك دمائنا وتدمير مدننا ومقدراتنا..

لكن هل بالإمكان محاولة العمل وسط هذا الواقع الصعب على الحد من الإجرام فقط؟! هل بالإمكان مسايرة الازدواجية الأمريكية بالعمل الانتقائي على محاسبة المجرمين والحد من الإرهاب والقتل والاعتقال والخطف التعسفي الذي تمارسه شتى الفصائل المقاتلة من داعش إلى غيرها من الكتائب والعصابات المسلحة... ولا نقول النظام الذي تبدو محاسبته من المحرمات اليوم..!

وبعبارة أوضح.. هل تستطيع المراكز الحقوقية السورية ومراكز التوثيق المختلفة وغيرها من الجهات المعنية بجرائم الحرب وحقوق الإنسان.. هل تستطيع الحد من إجرام داعش ومثيلاتها عبر محاكمات دولية بعد أن عجزت طوال الفترة الماضية عن محاكمة ممثلي النظام ورموزه؟؟

لا نعرف ما هي الإجابات الممكنة على هذا السؤال.. والذي يبدو بدوره انتقائيا ولا منطقياً.. فإذا كان لا بد من الموت فقد يقول قائل.. لنكن عادلين مع القتلة أيضاً.. ولنسمح لهم بقتلنا على قدم المساواة.. !

لكن من جانب آخر يبدو أنه لا مفر من الدخول في الجزئيات والانتقائية.. لأن حلاً سحرياً شاملاً يبدو بعيد المنال.. ولا بد من العمل في ساحة الممكن.

طلعنا عالحريّة

مجلة نصف شهرية تعنى بشؤون الثورة
تطبع وتوزع داخل المدن والقرى السورية
وفي بعض مخيمات اللجوء

للنشر أو مراسلة فريق التحرير
freedomraise@gmail.com

- المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير
- الجريدة غير ملزمة بنشر كل ما يردها من مواد.

تفاعل معنا عبر صفحاتنا على الإنترنت
www.freedomraise.net
facebook.com/freeraise
twitter.com/freedomraise

قضية مخطوفي دوما
القفز فوق القرائن

أسامة نصّار

يقترب مخطوفو دوما الأربعة؛ السيدة سميرة الخليل الناشطة والمعتقلة السابقة، والمحامية الحقوقية رزان زيتونة وزوجها المهندس والناشط وائل حمادة والمحامي الشاعر ناظم حمادي، من طي عام كامل في الظلام. معلوم أن النشطاء الأربعة هم من المعارضين المخضرمين للنظام. ولكن المسؤول عن تغييبهم حتى الآن ليس النظام عرّاب الجريمة الأكبر في البلد، وإنما كانت الجريمة هذه المرة بأيد "صديقة"! ومع كل التناقضات التي تحملها عبارة "المجرم الصديق"، إلا أنها معبرة في وصف حال المخطوفين الأربعة الذين لجؤوا إلى الغوطة "المحررة" بعد أن غدو جميعاً مطلوبين لأفرع النظام الأمنية بسبب نشاطهم ودعمهم للثورة والثائرين.

حتى الآن لم يتم الكشف عن مصير الأربعة ولا عن هوية الخاطف.

لا شكّ أن القضية معقدة وصعبة، وأن الخاطف عمل على اقتناص فرصة درسها جيداً لينفذ فعلته ويخفي الأدلة..

ومع ذلك فقد وصل من يعملون على كشف ملابسات وحقائق هذه الحادثة لأدلة وقرائن عديدة، نستعرض هنا ثلاثاً من هذه القرائن:

القرينة الأولى: مخالفة المقال لواقع الحال

لم يتمّ اكتشاف حادثة الاختطاف التي وقعت في ليل الثلاثاء 9 كانون الثاني حتى الصباح التالي. وفي يوم 15 كانون الثاني اجتمع ممثلون عن التشكيلات العاملة في الغوطة الشرقية في مقرّ مجلس المجاهدين. تمّت خلال الاجتماع صياغة بيان مشفوع بقسم، يتعهّد الموقعون عليه ببراءتهم من ثلاثة حوادث وبـ "عدم معرفتهم أو اطلاعهم على أي منها واستعدادهم للتعاون بالبحث وتقديم المساعدة على أكمل وجه".

الحوادث الثلاثة هي: اختطاف الدكتور أحمد البقاعي من قبل مجهولين، والثاني هو اختطاف الناشطين الأربعة (السيدة رزان زيتونة ورفاقها) كما نصّ البيان، والحادث الثالث هو مقتل أبو عبد الرحمن الخطيب -وهو أحد عناصر داعش- من قبل مجهولين أيضاً.

والبند الأول من هذا البيان هو ما يهمّنا هنا؛ حيث تم إطلاق سراح الدكتور البقاعي لاحقاً بعد هذا البيان بحوالي شهر من سجن يتبع لجبهة النصرة، وهي أحد الموقعين على هذا البيان. وعلمنا أيضاً أن جزءاً كبيراً من التحقيق الذي أجري مع الدكتور البقاعي أثناء اعتقاله كان عن رزان وزوجها وعلاقته بهما، وإن كان يتعاون معهما بأي شكل...

والسؤال هنا: هل كان هناك (كذب) بخصوص بيان البراءة المشار إليه؟ علماً أن البيان -الذي كُتب بخط اليد- اختُتِم بعبارة تقول: "تعتبر هذه الوثيقة حجّة على كل الموقعين عليها إذا ما ثبت عدم صحة أي توقيع، وستكون المحاسبة أكبر. ويبقى البحث جارياً حتى عند التشكيلات الموقّعة. والله خير الشاهدين".

ربما هناك فتاوى يقتنع بها أصحابها بجواز (اليمين الغموس) في حالات مشابهة، أو بجواز ما لا يجوز عادة بحسب الحاجة و(الضرورة). ولكن هل تمّ تبرير هذه المغالطات أمام جمع الرجال الموقعين على البيان؟ وألا يعني الإخلال أو الاستخفاف بأحد بنود البيان الثلاثة أن ذلك ممكن بخصوص باقي البنود وخاتمة البيان؟

القرينة الثانية: شاهدة عيان

أفادت سيدة لا تزال موجودة حاليا في مكان ما في الغوطة الشرقية بأنها رأت رزان -عرضاً- داخل سجن يتبع لأحد التشكيلات العسكرية حددته، وحددت السجن -الذي كانت محتجزة فيه على خلفية جنائية- مع مكانه..

قضية مخطوفي دوما
القفز فوق القرائن

تتمة..

قد تكون المرأة واهمة أو أنها تشهد زوراً. أو حتى قد تكون مدفوعة لتأجيج الفتن. ولكن المفترض أن أي من تلك الاحتمالات وغيرها يقتضي التحقيق والمتابعة. فهل تمّ أو يتمّ ذلك؟

القرينة الثالثة: التقنية تحدد موقعاً جغرافياً

سنتوسع بهذه القرينة أكثر نظراً لأهميتها، ولأن لا يتمّ القفز فوقها وتجاوزها كما سابقتيها.

ذكر الأستاذ ياسين الحاج صالح - وهو زوج سميرة الخليل أحد المخطوفين الأربعة وصديق قريب من الباقين- في مقال له بعنوان (تسعة أشهر) نُشر على موقع "الجمهورية" أن عنده "معلومات قطعية وليست تخمينات"، تشير إلى "الجهة الخاطفة أو منظّمة الخطف". سألناه ما هي هذه المعلومات، ومن هي الجهة؟ فأجاب: "لدي معلومات موثوقة قطعاً أن شخصاً معلوم الاسم دخل على كمبيوترات المخطوفين التي صودرت أثناء عملية الخطف، وأن هذا الشخص من التشكيل المسمّى (جيش الإسلام)، وأنه تمّ من المكان نفسه إنشاء حسابات على فيسبوك لعناصر من (جيش الإسلام). وحين أُبلغ قيادي من جيش الإسلام بالأمر، تمّ على الفور إلغاء هذه الحسابات، دون أي إجراء آخر".

ورداً على نفس الاستفسار قال أحد أصدقاء المخطوفين والذي تعاون مع الأستاذ ياسين في الحصول على هذه المعلومات: "عملنا -بعد أن تأكدنا من الخطف مباشرة- على إغلاق حسابات فيسبوك Facebook وسكايب Skype وحتى البريد الإلكتروني للمخطوفين، وذلك أسوة بالإجراءات المعتادة عند اعتقال أحد النشطاء من قبل النظام، لأن لا يتمّ فتح حسابه غصباً مما قد يؤدي لمزيد من الإيذاء له ولآخرين. لكننا انتبهنا بعد ثلاثة أيام من الخطف أن حساب سكايب الخاص برزان بدا مفتوحاً وبعده بقليل فُتح حساب وائل. وكذلك أعطى حسابا فايبر Viber لكل من وائل ورزان إشارة إلى الدخول إليهما بعد يوم الخطف بأربعة أيام.

أبلغنا أصدقاءنا التقنيين بهذا، وهم بدورهم راجعوا شركة مايكروسوفت Microsoft مالكة سكايب فأكدت ذلك، وأكدت تأمين حسابات المخطوفين".

قبل إحالة هذه المعلومات لخبير تقني حاولنا أن نحصل على المعلومات (الخام) من مصدرها المباشر، فأفادت إحدى الشركات التي تملك مخدمات Servers على الانترنت أنه تمّ رصد حركة لحسابات سكايب الخاصة بكل من رزان ووائل من قبل عنوان آي بي IP Address محدّد. وبتتبع هذا الآي بي اتضح أن حسابات على فيسبوك قد أنشئت منه تعود كلها لعناصر من (جيش الإسلام)، وبعضهم معروف وموجود بالغوطة الشرقية. وزيادة على ذلك فإن حسابي الفايبر الخاصين بكل من وائل ورزان قد تمّ تسجيل الدخول لكل منهما من هذا الآي بي (العنوان) نفسه.

طلبنا من الأستاذ باسل مطر الخبير في مجال الحواسب وأمن المعلومات أن يشرح لنا ما يعنيه هذا الكلام، وكيف يمكن أن يحصل. أجاب: "عندما يتصل جهاز كمبيوتر بشبكة محلية يأخذ IP (عنواناً فريداً) على هذه الشبكة، وعندما يتصل الجهاز بشبكة الانترنت العالمية يأخذ IP (بمعنى عنواناً آخر أكثر تعقيداً وفريداً أيضاً على الشبكة) ويدلّ القسم الجديد فيه على الموقع الجغرافي لهذا الكمبيوتر. فكل العناوين الموجودة في دولة معينة تشترك بجزء من عنوان الآي بي.

كما في النداء الدولي الخاص بالهاتف الذي يحوي مفتاحاً خاصاً وفريداً لكل دولة ولكل مدينة فيها... وهكذا وصولاً إلى أن يكون لكل بيت أو محل رقم طويل خاص به يميزه عن أي رقم هاتف في أي مكان في العالم.

وفي سوريا لا يوجد ما نسميه Real IP، أي عنواناً حقيقياً بالنسبة للإنترنت العادي، ولكن من المعروف أن كافة الاتصالات مقطوعة في الغوطة الشرقية، مما جعل مستخدمي الانترنت يلجؤون لأجهزة الانترنت الفضائي لتسيير أعمالهم.

وبالتالي فإن ما ذكرتم يعني أن حسابات سكايب وفيسبوك وفايبر المذكورة قد أمكن تحديد الآي بي -وربما المواقع الجغرافية- للأجهزة التي استخدمت لفتحها. وطبعاً من الناحية الفنية يمكن رصد الحسابات التي تم إنشاؤها من هذا العنوان الافتراضي الذي يقابله عنوان جغرافي بالتأكيد، بل إنه من الممكن للشركات صاحبة المُخدّمات المزودة للإنترنت رصد جميع حركات هذا الجهاز على الشبكة.

قمنا بإحالة خبرة الأستاذ باسل للدكتور قصي مسلماني المحامي الأستاذ في القانون الدولي ومدير المركز السوري الأوربي لحقوق الإنسان. مع سؤال: ما هو موقف القانون والقضاء مما يسمّى "الأدلة المعلوماتية والتكنولوجية الجيوفضائية"؟

فكانت إجابة الدكتور قصي:

"من حيث قبول الأدلة المعلوماتية والجيوفضائية: أجمعت التشريعات العربية والأجنبية الناظمة لأصول المحاكمات والمرافعات الجزائية على مبدأ جوهري وهو حرية الإثبات في المسائل الجزائية؛ ويتلخّص هذا المبدأ بأنّه "تقام البيّنة في الجنايات والجنح والمخالفات بجميع طرق الإثبات"، من شهادة الشهود إلى الاعتراف، مروراً بالخبرة والمعاينة والقرائن، الأمر الذي يجعل الأدلة المعلوماتية والجيوفضائية مقبولة من حيث المبدأ في إثبات التهمة أو البراءة منها، شأنها في ذلك شأن جميع وسائل الإثبات التقليدية المتعارف عليها.

وأما من حيث حجيّة الأدلة المعلوماتية والجيوفضائية: تُشكّل الأدلة المعلوماتية والجيوفضائية المستقاة من مصادرها -وفقاً لأصول العلوم الرقمية والتكنولوجية من قِبل خبير قانوني مكلّف بشكل رسمي من القاضي- بيِّنات يمكن للأخير الاستناد إليها في تكوين قناعته الشخصيّة وعقيدته للحكم بالإدانة أو بالبراءة.

و في هذا الإطار، لم تتوانَ مؤسسات القضاء الجنائي الدولي عن الأخذ بهذا النوع من الأدلّة للتحقق من ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، وهذا ما تمّ بالفعل مثلاً في عام 2006، حيث اشتملت لائحة الاتهام في المحكمة الجنائية الدوليّة بحق الرئيس السوداني عمر البشير، تهماً بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، كان من بينها التهجير القسري وقد أُدرجت بصدد هذا الجرم صورٌ للأقمار الاصطناعية تحدّد مواقع بعض القرى في دارفور التي تمّ تدميرها حرقاً.

وبناءً عليه، فإنه فيما لو ثبت بنتيجة الخبرة الفنية التي سيجريها القضاء بأن من قام بتحريك حسابات الأربعة المختفين قسريّاً هم عناصر من "جيش الإسلام"، فهذا يعتبر دليلاً على هوية الجاني وانتمائه، وهذا ما يستلزم البحث في مسؤولية قادة الفصيل العسكري الذي يتبع إليه هؤلاء.

وعن مسؤولية القيادة العسكرية: يتفق الشرع والاتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي على مسؤولية القائد العسكري عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها مرؤوسيه. فقد نصّت المادة 86 من البروتوكول الإضافي الأول الصادر عام 1977، الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949:

-1 تعمل الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف

قضية مخطوفي دوما
القفز فوق القرائن

النزاع على قمع الانتهاكات الجسيمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات الأخرى للاتفاقيات ولهذا الملحق "البروتوكول" التي تنجم عن التقصير في أداء عمل واجب الأداء.

-2 لا يعفي قيام أي مرؤوس بانتهاك الاتفاقيات أو هذا الملحق "البروتوكول" رؤساءه من المسؤولية الجنائية أو التأديبية، حسب الأحوال، اذا علموا، أو كانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف، أن يخلصوا الى أنه كان يرتكب، أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك، ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من اجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذا الانتهاك. وكذلك فقد نصّت المادة 28 من نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية على ما يفيد نفس هذا المعنى.

نستنتج مما سبق أنّ ثبوت مسؤولية القائد العسكري تستلزم توافر ثلاثة عناصر رئيسية:

1 - وجود علاقة رئيس بمرؤوس: أي أن تكون ممارسة القيادة أو السيطرة محسومة ومحددة.

2 - أن يعلم القائد الأعلى رتبةً، أو كان بوسعه أن يعلم، بأن واحداً أو أكثر من مرؤوسيه اقترفوا أفعالاً إجرامية، أو كانوا يهمون باقترافها.

3 - أن يتهاون القائد الأعلى رتبةً في اتخاذ التدابير الضرورية والمعقولة لمنع اقتراف الأعمال المذكورة المجرّمة."

بالعودة للأستاذ ياسين، وسؤاله عن الإجراءات التي تم اتخاذها بعد هذه المعلومة أجاب: "حين أُبلغ زهران علوش شخصياً بالأمر لم يكن لديه ما يقوله غير إنه: "ربما هناك خطأ معين قد حصل"!! وهذا كلام غير مسؤول يذكر بما كان يقوله مسؤولو النظام السوري حين يواجهون بما يحرجهم".

ويتابع الأستاذ ياسين المفجوع باختفاء زوجته سميرة وباقي أحبابه: "مصير أربعة أشخاص، امرأتين ورجلين من أنبل السوريين وأشجعهم، منهم زوجتي التي كانت معتقلة سياسية عند النظام وفي سجن دوما للنساء تحديداً، وجاءت إلى الغوطة هرباً من النظام الذي صار يلاحقها، هذا المصير ليس شيئاً يمكن القفز فوقه بهذه الخفة.

أطالب بمساءلة علوش أمام هيئة تحقيق مستقلة وبمشاركتي الشخصية، ومستعد لمناظرة علنية معه في وسيلة إعلام مستقلة. وهو في نظري المتهم الأول والوحيد، إلى أن يقدم هو، وليس غيره، ما يرشد إلى الأربعة، وما يبرئه من الجريمة".

يختم الأستاذ ياسين مقالته (تسعة أشهر) بما أسماه (نصيحة للخاطفين): "لا تستهينوا بنا، لسنا ممن يسكتون على حقّ هو حقهم الخاص وحق مواطنيهم ووطنهم. ولا تستهينوا بدأبنا وصبرنا وطول بالنا، وبفاعلية أدواتنا في العمل. ولا تظنوا أننا يمكن أن نخضع للابتزاز، أو أنكم تستطيعون إسكاتنا. وحده تحرير الأربعة، الآن، يوقف الضرر الكبير الذي ألحقتموه بنا، والضرر الكبير الذي ألحقتموه بقضيتنا العامة، ويحدّ من الضرر الكبير الذي نعمل على إلحاقه بكم، ولن نتوقف".

وبالتأكيد لا يقصد ياسين بـ (الضرر الكبير الذي نعمل على إلحاقه) أننا سنشكل ميليشيا مسلّحة لشنّ حرب مضادة على الميليشيا الخاطفة، ولا أن نلمّ عصابة ملثّمين لنخطف أقارب وأحباب المتورطين بهذه الجريمة ونلوعهم كما لوعونا.

لكننا -ووفاءً للنبلاء المخطوفين بالتحديد- ولكل من ناضل لإحقاق الحقّ وإقامة العدل، لا نعمل إلا بطرق قانونية وأخلاقية.

يضيف الأستاذ ياسين: "نريد الأربعة أحراراً الآن. وطالما هم ليسوا بيننا، فسنعمل، ونستطيع أن نعمل بطرق كثيرة، من أجل أن تبقى قضية الأربعة حية لا تتقادم، ومن أجل محاصرة خاطفيهم وجعلهم موضع ملاحقة في كل مكان".

ويختم: "لا ينبغي أن يمتحن أحد صبرنا وقدرتنا على الدفاع عن أحبابنا وأنفسنا. نحن مجربون، ومن لا يعرف، فليسأل النظام الأسدي الذي يعرفنا جيدا".

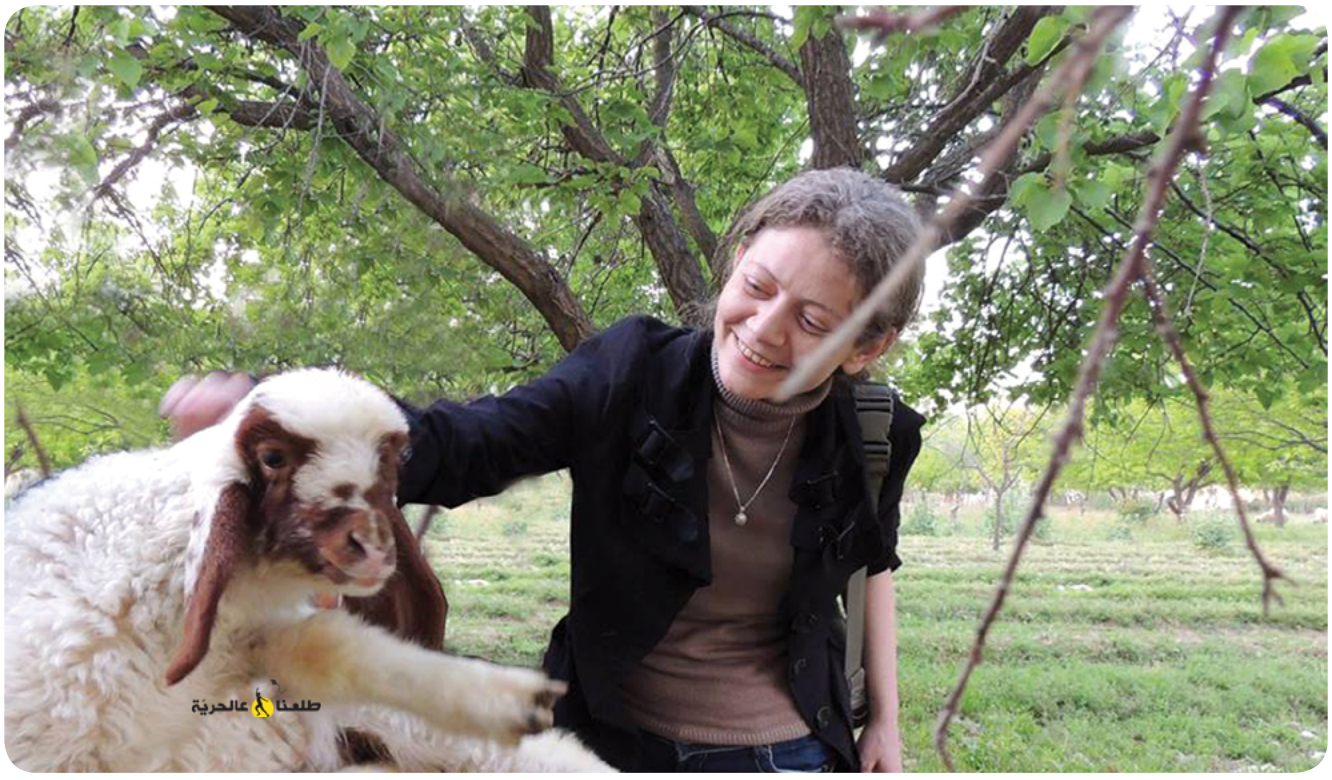

المجالس المحلية
بلديات أم منظمات مجتمع مدني؟

أوس المبارك

مع خروج كثير من المناطق السورية الثائرة عن سيطرة نظام الأسد وانعدام وجود سلطات تمثِّل سكان تلك المناطق، برزت الحاجة إلى تأسيس تجمعات تمثيلية لهم (بعضها بدأ قبل الخروج عن سيطرة النظام) لتنظيم إدارة شؤونهم المحلية الاجتماعية والخدمية والثورية، ولتلافي التجاوزات القانونية البدهية كالسرقة والقتل وغيرها.

وبعد مرور المراحل الأولى من العمل بتشكيل (هيئات شرعية) تسوَّد فيها المشايخ كل شيء، بدأت القوى الثورية المدنية بتأسيس تجمعات في كل منطقة، أخذت بعدها اسم (المجلس المحلي). وأخذت على عاتقها تمثيل صوت السكان المحليين ثورياً وتقديم الخدمات اللازمة لهم. وكانت هذه المجالس هي الباب الأهم الذي بدأ منه السوريون تداول شؤونهم العامة وإدارتها والنقاش فيها.

وللإيجاز، فإن كل الشهور التي مرت على وجود تلك المجالس كانت تشهد دوماً نقاشات ونزاعات حول صلاحيات المجلس المحلي وسلطاته ومهامه مع الهيئات الشرعية والفصائل العسكرية وبعض القوى الثورية المدنية الأخرى. إلا أن تشكيل مجالس المحافظات التابعة للحكومة المؤقتة المشكلة من قبل الائتلاف الوطني السوري كان أهم ما وضع المجالس المحلية في إشكالية حول ماهيَّتها ودورها.

سعى الائتلاف الوطني السوري عن طريق مجالس المحافظات إلى احتواء الكوادر الثورية المدنية العاملة في المجالس المحلية، كما كان يسعى دوماً إلى محاولة احتواء الثورة كلها باعتباره يرى نفسه "ممثلاً عن الشعب السوري"، رغم أنه مشكل بأغلبيته الساحقة من قوى معارضة سياسية تمارس نشاطها في الخارج ولا تمتلك تفويضاً من القوى الثورية الميدانية في الداخل السوري.

وأصبح كثير من كوادر المجالس المحلية أعضاء في مجالس المحافظات ومكاتبها التنفيذية. وهو ما رآه كثير من أولئك الكوادر خطوة إلى الأمام في اعتراف المعارضة الخارجية بضرورة اشتراكهم مع القوى الثورية المحلية في نظم قيادة الثورة السياسية والإدارية ضمن جسم واحد يستطيع جعل هموم الناس وطموحاتهم المحرِّك الأساسي لكل عملهم السياسي والإداري، وحتى في دقائق الأمور.

ومنذ ذلك الحين، بدأ مسؤولو الحكومة المؤقتة في الخارج بالتعامل مع أعضاء مجالس المحافظات ومكاتبها التنفيذية كموظفين لديهم يتبعون في قراراتهم للحكومة المؤقتة، دون ضرورة الرجوع إلى مجالسهم المحلية للتشاور في القرارات والإجراءات. وأصبح الحديث عن المجالس المحلية على أنها مجالس خدمية فقط، أي أقرب إلى "البلدية" في طبيعتها المعروفة لدى إدارة نظام الأسد. وحتى أن الحكومة المؤقتة أصرَّت على إلغاء (إدارة المجالس المحلية) التي كانت موجودة في غوطة دمشق الشرقية، باعتبار أن مجلس المحافظة أصبح ينوب عنها.

لا يمكن النظر إلى تلك الخطوة الأخيرة بعين البراءة، فرغم وجود مكتب الخدمات الموحد في نفس منطقة وجود إدارة المجالس

المحلية، إلا أن الحكومة المؤقتة لم تهتم بضمِّه إلى إداراتها، وإنما التفتت إلى استتباع من يشكلون القوى الثورية السياسية في المجالس المحلية وتهميش الأخيرة بالذات، بعد أن ارتقت بنفسها – بنسب متفاوتة – في مأسستها وإدارتها وانتخابها. وأصبحت أقرب إلى ما تتم تسميته بـ (منظمات مجتمع مدني).

وإن كانت فكرة منظمات المجتمع المدني أنها مؤسسات تسعى لتكون أقنية بين المجتمع الدولة، تنقل صوت الناس وتحمي حقوقهم وتساندهم في واجباتهم، وتشارك في فتح فضاء الشأن العام أمام مشاركة جميع الناس وتفاعلهم فيه، إلا أن سلوك الحكومة المؤقتة ينحو باتجاه إغلاق تلك الأقنية، ويوحي بالسير على خطى سلوك النظام الذي أغلق فضاء الشأن العام أمام جمهور السوريين ومنعهم من مشاركته في اتخاذ القرارات وإدارة شؤون هي في الأساس شؤونهم هم.

وإن كانت أفضل إدارات الدول هي الإدارة التي تتدخل بأقل ما يمكن في حياة المواطنين، وتوكل كثيراً من شؤون الإدارة المحلية إلى منظمات المجتمع المدني، فإن سلوك الحكومة المؤقتة يوحي مرة أخرى بأنها تنوي التدخل بأكبر قدر في حياة المواطنين وشؤونهم من موقع متعالٍ عليهم.

في الصين دولة قوية، ومجتمع مسحوق. ولا فائدة يجنيها الناس من دولة قوية ليسوا هم هدفها، بل السلطة. ولا يهنأ أحد بدولة قوية لا تسمع صوتهم أو تشاركهم في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وإن لم تتم المحافظة على المجالس المحلية كمنظمات مجتمع مدني، لا كـ "بلديات"، فإن أهم الأقنية المرتقبة بين "الدولة الجديدة" والمجتمعات المحلية سيغيب عن المشهد السوري الداخلي، دون وجود بديل واضح مع استمرار الحكومة المؤقتة في سياستها الحالية – المدعومة من دول تبحث عن مصالحها أولاً – التي تسير على خطى الاستبداد بحلة جديدة.

بين القتال والقتل

علي العبدالله

قاد اعتماد حركات الاسلام السياسي، التي تتبنى ما تسميه "الجهاد" العالمي، اساليب وحشية من تفجير السيارات الى العمليات الانتحارية وقتل المدنيين دون تمييز، باستخدام فتوى التترس التي قال بها الفقهاء دون التزام بشروطها وضوابطها، وقطع الرؤوس والتمثيل بالجثث وسبي النساء والاطفال وبيعهم في سوق نخاسة في عصر الحريات وحقوق الانسان، الى طرح أسئلة عن شرعية هذه الممارسات ومدى ارتباطها بتعاليم الدين الاسلامي وقيمه وتوجيهاته. وهذا استدعى طرح موقف الاسلام الحقيقي في الحروب والقيم التي الزم بها اتباعه في تعاملهم مع الاعداء في ساحة المعركة وبعد انتهائها.

ما موقف الاسلام من القتال وبأي معايير خاضه؟

انطلق الاسلام في تعاطيه مع القتال/الحرب بواقعية فهو، كفعل وحدث، ممكن الوقوع في المجتمعات في ضوء الخلافات وتضارب المصالح والأنفس. الا انه شرّعه لاعتبارات دفاعية في الاغلب والاعم، قال تعالى: "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير"(الحج:39). وأمر بالتوقف عن القتال عندما يتحقق هدفه: ارغام المعتدي على وقف عدوانه، وقال عز وجل:" فقاتل في سبيل الله لا تكلف الا نفسك وحرض المؤمنين على القتال عسى الله ان يكف بأس الذين كفروا والله أشد بأسا وأشد تنكيلا" (النساء:84). وحدد سلوك المسلم مع غير المسلم المسالم قال جل وعلا: "فان اعتزلوكم وألقوا اليكم السّلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا" (النساء:90)، وذهب عميقا في هذا التوجه السلمي التهادني قال: "عسى الله ان يجعل بينكم وبين من عاديتم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم. لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين. انما ينهاكم عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون" (الممتحنة:9-7). ونهى عن العدوان قال جل شأنه: "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين" (البقرة:191).

ولقد وضع للقتال ضوابط تخفف من وحشيته ولا انسانيته بتحريم قتل المدنيين غير المقاتلين وتحريم قتل الشيوخ والنساء والاطفال، والاعتداء على الممتلكات. فقد حدّد الرسول (عليه الصلاة والسلام) لقادة جنده الحلال والحرام في القتال فنهى عن قتل النساء والاطفال، وعن المساس بالكنائس والاديرة، وعن حرق النخيل او قلع الاشجار او تهديم البيوت او أخذ شيئا الا بثمنه، وحرّم النهب وقال موضحا مدى حرمته: "ان النهبة ليست بأحل من الميتة والميتة ليست بأحل من النهبة"، وحرّم ذبح الانسان كالماشية والتمثيل بالجثث، وحدد قتل القاتل والمفسد في الارض بالسيف (الاداة الحربية لذلك الزمان). ولما عبر أسيد بن خضير عن استغرابه تحريم قتل الاطفال بالقول: "يا رسول الله انما هم اولاد المشركين ذكّره النبي قائلا: اوليس خياركم اولاد المشركين".

ووفق هذا المنطق تصرف الخلفاء الراشدون ابو بكر وعمر وعلي فقد أوصى ابو بكر قادة الجند قائلا: "لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلا صغيرا ولا شيخا كبيرا ولا امرأة ولا تقلعوا نخلا ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرا الا لمأكلة، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له".

وكان موقف عمر بن الخطاب مما فعله خالد بن الوليد مع مالك بن نويرة قائد المرتدين في البطاح (قتله بعد استسلامه) ومطالبته الخليفة ابي بكر بإقامة الحد على خالد قرينة حاسمة على موقف الاسلام في القتال وتوسله الاساليب الشريفة والمشروعة في التصرف مع الاعداء.

وكان سلوك علي بن ابي طالب مع الخوارج تجسيدا لتعاليم القرآن الكريم وتوجيهات الرسول في عدم الاعتداء والرد على العدوان عند وقوعه والتوقف عن القتال عندما يتحقق ذلك حيث لم يبادر الى قتال الخوارج حتى بدأوه بالقتال رغم انه كان يعلم انهم يستعدون لقتاله.

وقد ميّز القرآن الكريم بين القتال والقتل، وبيّن الاختلاف الجوهري بين الظاهرتين، فالقتال فعل فيه طرفان بينما القتل فعل من جهة واحدة، طرف يقتل آخر. وقد نظر الى الأول نظرة واقعية واعترف به كما مر اعلاه، وحرّم الثاني جاء في محكم التنزيل: "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" (المائدة:32). وعليه فقد قنن القتل في تشريعه الجنائي في الحالتين الواردتين في الآية: قتل نفس او فساد في الارض، بهدف حماية المجتمع من تفشي العدوان على الانفس والاستهتار بحياة الآخرين.

في ضوء ما عرضناه حول الموقف المبدئي للإسلام من القتال والقتل والتطبيق العملي ايام الرسول الكريم والخلفاء الراشدين تتكشف لا شرعية ممارسات حركات الاسلام السياسي، صاحبة عقيدة "الجهاد" العالمي، وتصنف اعمالها (قتل المدنيين الآمنين، الاعتداء على الذميين، التمثيل بالجثث، الذبح بالسكين، سبي النساء والاطفال، نهب الممتلكات العامة والخاصة) في خانة الاجرام بحق الدين والناس في آن، لأنها تفتئت على الدين وتبرر اعمالها الاجرامية باستخدام اسمه، وتدمر حياة الناس بالقتل والتشريد وتدمير مصادر المعيشة ونهبها تحت دعوى الكفر والارتداد.

في حديث مع عدد من اعضاء احدى هذه الجماعات، وبعد حديث طويل عن اعمالهم واساليبهم، قلت له ان رفع راية "الجهاد" لا تغير من طبيعة اعمالكم الاجرامية فالجهاد محكوم بمحددات القتال السابق ذكرها، ثم ما ذنب المارة الذين يقتلون بسياراتكم المفخخة وانتحارييكم وفيهم مسلمون واطفال ونساء وشيوخ ورجال لهم أُسر وعليهم مسؤوليات يقومون بها لتربية اطفالهم ناهيك عن عملهم لصالح المجتمع، فرد قائلا: "هؤلاء شهادة الصدفة، وسيدخلون الجنة بفضل اعمالنا". قلت له: "اولا ربما هو لا يريد الموت الآن وبهذه الطريقة. ثانيا ربما يكون من اهل الجنة بعمله ولا يحتاج لمكرمتكم. ثالثا وهو الاهم هذه ليست افكارا اسلامية، بل انها متناقضة مع تعاليم الدين الاسلامي، انت تنتمي، تدري أو لا تدري، الى جماعة المورمون، الكنيسة التي اسسها جوزيف سميث في امريكا في القرن التاسع عشر، فقد كانت تتبنى فكرا يقوم على قتل اتباع المذاهب الاخرى باعتبارهم كفارا، ويعتبرون قتلهم تحريرا لهم من كفرهم وتطهيرا لهم من ذنوبهم وارسالهم الى الجنة مضمخين بدمائهم. جحضت عيناه وتهدج صوته وهم بالصراخ لأنني شككت في عقيدته وايمانه.

*- كاتب سوري.

دولة الثقب الأسود

ماهر مسعود

حدد جون لوك في انكلترا ومونتسكيو في فرنسا منذ القرن السابع عشر "ثوابت الدولة" بالسلطات الثلاث المعروفة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي يجب أن تنفصل، ومن ثم تتكامل مع بعضها، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي ونوعه. ثم جاء هيغل فيما بعد ليجعل من الدولة الكيان العقلاني الذي يحقق روح الحرية وأرفع تجليات الفكرة المطلقة، ومن ثم أقرَّ ماكس فيبر نقدياً بأن الدولة هي الكيان المحتكر لشرعية العنف والإكراه، حيث إن احتكار شرعية العنف يتيح للأفراد تجاوز ما أسماه هوبز "حرب كل إنسان ضد كل إنسان آخر".

كان ذلك أثناء نشوء وبناء الدولة الأمة في أوروبا، لكن بعد "غربلة" الثورات الإنكليزية والأمريكية والفرنسية وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية، أصبحت الديمقراطية جزءاً مؤسِّساً في أنظمة الدول الحديثة من حيث هي نظام لإدارة التنازع يسمح بالتنافس الحر على القيم والأهداف التي يحرص عليها مواطنو الدولة كما أكد توكفيل منذ ما يقارب المئة والسبعين عاماً.

نظرياً واجرائياً يمكننا تقسيم الدولة إلى ثلاثة مكونات رئيسة هي: المجتمع السياسي، والمجتمع المدني، والمجتمع الأهلي، لا بد أن تخضع جميعها للقانون ذي المرجعية الدستورية إذا أردنا أن نتحدث عن شرط الدولة بمعناها الحديث.

المجتمع السياسي: تمثله السلطة السياسية المتغيرة لكن القائمة على ثوابت الدولة، وهي الجيش والشرطة أو الدفاع والداخلية، ثم القضاء، ثم البرلمان مع ملحقاته الوزارية.. ممثلي السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية على التوالي. إضافة للأحزاب السياسية التي يمثل وجودها وتنافسها على التداول السلمي للسلطة حيوية المجتمع السياسي.

المجتمع المدني: تمثله المؤسسات؛ الحكومية وغير الحكومية، المنظمة لكن غير السياسية، بمعنى انفصال حقلها عن حقل السياسة المباشر. ومؤسسات المجتمع المدني، بما تعنيه من نقابات وهيئات ومنظمات حقوقية وجامعات وصحافة وإعلام ودور عبادة.. هي مناهضة بمعنى ما، أو منافسة لمؤسسات المجتمع السياسي، حيث إن مهمتها الأساسية هي الحدّ من سلطة الدولة، ومراقبة تدخلها وتجاوزاتها بحق المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، وكلما كانت مؤسسات المجتمع المدني أقوى وأكثر استقلالية، كلما كان الوضع السياسي أكثر صحة والنظام السياسي أكثر ديمقراطية.

المجتمع الأهلي: وهو مجمل مكونات الدولة في حالته "الطبيعية" غير المؤسسة وغير المنظمة، بما يشمل ذلك من مكونات دينية أو مذهبية أو طوائفية أو عرقية أو قومية في حالتها غير السياسية، حيث يكفي أن تصبح تلك المكونات سياسية أو تُرفع إلى حيز السياسة والتنظيم السياسي، كي تتحول الدولة ذاتها إلى دولة طائفية أهلية محكومة بالصراع الطائفي والأهلي؛ الواضح أو المخبوء. كما يكفي للنظام السياسي في أي دولة أن يعمل على التمييز والتمايز الطائفي كي يرفع الطوائف من حالتها الأهلية إلى حيز السياسة، ويتحول إلى نظام طائفي أقلوي حتى لو كان

الحاكم من الأكثرية الثقافية، فالأقلية والأكثرية؛ التي تعني أقلية وأغلبية سياسية في المجتمع السياسي، تصبح أكثرية وأقلية اجتماعية مُسيَّسة، وتصبح سياسة الدولة ذات طابع أهلي بطريقة مضادة للشعب، ومناقضة لمفهوم الشعب، المؤسس للدولة بمعناها الحديث.

"دولنا" التي لم تفلح في النشوء إلا بعد الحرب العالمية الثانية وتصفية الاستعمار، لم تأخذ من عناصر الدولة الحديثة إلا الاسم والشكل والصفة؛ مضافاً إليها احتكار شرعية العنف والاكراه. ولكن أيضاً بعد سحب قانونية العنف ليصبح عنفاً سلطوياً محضاً، وإكراهاً لا عقلانياً للمجتمع وأفراده ضد كل عقد اجتماعي أو دستور سياسي محتمل في الدولة العقلانية الحديثة. كما تجسد الدولة العربية الراهنة إلى حد كبير، التجلي السياسي لظاهرة "الثقب الأسود" الفلكية، حيث تشكل السلطة التنفيذية ثقباً أسود، يحوّل المجال الاجتماعي المحيط به إلى ساحة لا يتحرك فيها شيء ولا يفلت من إسارها شيء، فالمركزية المتزايدة في الجهاز التنفيذي والمُضمّنة في النصوص الدستورية للدولة، تمنح رأس الدولة صلاحيات شبه مطلقة، باعتباره الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي ولمجلس الوزراء، وللقوات المسلحة، وللقضاء، والخدمة العامة...الخ.

ولذلك فإن أنظمتنا السياسية التي توارثت السلطة منذ الاستقلال، استطاعت أن تجعل من الدولة عدو المجتمع وعدو الأفراد، عندما جعلت من الدولة هي "دولة السلطة"، وقلّصتها في الجهاز التنفيذي القابع تحت سيطرتها، بل إن هيكل الدولة؛ الذي يفترض أن يكون الثابت أمام تبدلات وتحولات النظام السياسي المتغير، بات هو المتغير أمام ثبات النظام السياسي المتوارث وغير القابل للتغيير. ولذلك نرى اليوم وبالعين المجردة، كيف أن انهيار النظام السياسي يؤدي بشكل دراماتيكي إلى انهيار الدولة. ذلك ما رأيناه في العراق سابقاً ونراه اليوم بطريقة مأساوية في سوريا وليبيا واليمن، كما أن استعصاء الأنظمة السياسية على النحو الحاصل لا ينبئ بحال أفضل للدول التي لم تطالها رياح التغيير بعد، فاختصار الدولة بنظامها السياسي، واختزال النظام السياسي بشخص الحاكم، ليس أكثر من وصفة مثالية للخراب، خراب الدولة وخراب المجتمع وخراب السياسة، وليس أكثر من صناعة قهرية للانحطاط وطريق معبد بالوضاعة نحو الجحيم والموت والفوضى، هو كذلك حال انحطاط الأنظمة وحال وضاعتها. ولذلك لا يمكن لشعوبنا أن تتنفس هواء الحرية، أو تصنع دولها القابلة للحياة، أو تجعل من حريتها ممكنة ضمن إطار الدولة، إن لم تغير أنظمتها وترميها في مزابل التاريخ، حيث إن ما فعلته تلك الأنظمة في شعوبها، لا يمكن إدراجه إلا في خانة الجرائم الموصوفة ضد الإنسانية، وضد الدولة وضد التاريخ.. وضد حياة البشر في بلادنا.

ترويض الدولة

شوكت غرز الدين

قامت الدولة القائمة بالفعل في سوريا على احتكار القوة والثروة والمعرفة، وعلى عدم الحياد تجاه المجتمع السوري؛ فهي الوصي على المجتمع والمربي له. فإما الولاء والطاعة للدولة وإما الحرب والقتل والسجن والنفي والملاحقة. ثمة مشكلة قابعة في الدولة رسختها التنظيرات والتاريخ، قبل أنْ تتصف الدولة بصفات القطرية والقومية والوطنية والعلمانية والإسلامية... الدولة المُنظَّر لها جيداً بواسطة "هوبز ومكيافيلي وابن خلدون" هي بنت التاريخ والمعرفة لا بنت الطبيعة.

ما تتحدّد به "الدولة السورية" بوصفه سلطةً تُمارس في المجتمع السوري، وتجلياته النظرية والتطبيقية، السياسية الطابع، تُشكل بمجموعها قوام ما ندعوه هنا "الدولة الوطنية". هي "دولة" لأنها تحتكر القوة والثروة والمعرفة، احتكاراً منهجياً قوامه "مبادئ" وآليات قابلة للوصف والتحليل. وهي "وطنية" لأنها تستخدم هذه الأدوات بالذات لإخضاع الشعب السوري تحت سيادتها. مُنتجة بهذا الإخضاع ما يمكن تسميته "التساكن الوطني" بين أفراد وجماعات ومذاهب وطوائف... ضمن متحد جغرافي. ولكل من هذه المتراصفات تاريخه؛ تاريخ الاختلاف والتباين. وغير منتجة لما درج على تسميته "الاندماج الوطني" بين مواطنين لهم تاريخ منسجم ومتآلف، فتربطهم السيادة في وحدة كوحدة "الدولة الوطنية السورية".

وتقويض حالتي الاحتكار وعدم الحياد، القائمتين في الدولة القائمة، بواسطة قوى الثورة السورية وكنتيجة لثورة "الاتصال والتواصل" العالمية هو ما نسميه "ترويض الدولة".

لزمن طويل نكون نحن السوريين قد تحملنا الدولة التي تحتكر القوة والثروة والمعرفة. ويُقدم لنا هذا الاحتكار على أنه من طبيعة الدول وليس خاصاً بحالتنا السورية، والبراهين كثيرة من التاريخ أو الواقع على مثل هذا الاحتكار؛ الشيء الذي كان يضفي على الدولة مشروعيتها في قناعاتنا ويسوغ لها في نقاشاتنا وتنظيراتنا.

وقد لا نزال، نحن السوريين، نخضع لهذا الفهم الخاص بالدولة حتى يومنا هذا، ومن المرجح أننا سنخضع له في المستقبل؛ لأنه فهم كامن في أطروحات المعارضة عموماً.

قامت "الدولة الوطنية"، القائمة بالفعل في سوريا، باحتكار وزارات تُمثِّل القوة والسيادة؛ كالدفاع والداخلية والعدل، مضافاً إليها الدبلوماسية. واحتكرت أيضاً وزارات تُمثِّل الثروة؛ كالاقتصاد والتجارة والزراعة والصناعة، والمصرف المركزي وما يتبعهما من مواد أولية واستيراد وتصدير وأعمال. واحتكرت كذلك الوزارات التي تُمثِّل المعرفة وصناعة الحقيقة؛ كالبحث العلمي والتعليم العالي والتربية والتعليم والإعلام، مضافاً إليها المعلومات ومصادرها والإحصاءات ونتائجها.

ولم تكن "الدولة الوطنية" القائمة في سوريا محايدة تجاه شعبها؛ أي أفرادها ومواطنيها ومكوناتها الاجتماعية والسياسية. بل على العكس من ذلك كانت منحازة وتمييزية بين أفرادها، وكانت طرفاً مهيمناً هيمنة تامّة على قوة الشعب السوري وثروته وقدرته على إنتاج المعرفة والحقيقة، والأنكى من ذلك أنها استخدمت هذه القوى ضده أولاً، ومن أجل بقاءها واستمرارها كمحتكرة وحيدة وكعدم محايدة ومنحازة ثانياً. وأصبح الفرد السوري لا يعرف الحرية إلا بالخروج من "دولته الوطنية" أو بالخروج عليها.

ويتعلق هذا النوع من احتكار الدولة وعدم حيادها تعلقاً شديداً بقيام ثورة الشعب السوري؛ لأنها، ببساطة، دولة الاحتكار والإخضاع وحرية التصرف بالمصرف المركزي. إنها العلاقة الكامنة من حيث الشروط الابتدائية لحظة قيام الثورة من جهة، وبالنتائج المترتبة عليها؛ لأنَّ ثمة علاقة تناسب طردي بين واقع "الدولة الوطنية" وبين صيرورتها من حيث سيرورة إنتاج البديل من جهة أخرى.

فقد درج الخطاب المعارض على المطالبة "بالدولة الوطنية" دون سؤال هذا الشعار وفحصه. ودون تخليصه من الحالتين الملازمتين له؛ أي حالتي الاحتكار وعدم الحياد. هذا بالرغم من إمكانية النظر لما يحدث في سوريا الآن بوصفه تقويضاً لاحتكار الدولة وعدم حيادها؛ أي بكلام آخر، إنتاج بديل يتجاوز هاتين الحالتين ولا يكرِّسهما.

ساهم تقدم قوى الثورة بتقويض حالة الاحتكار المرتبطة "بالدولة الوطنية" ولم يسهم في تقويض حالة عدم الحياد. وساعدت ثورة "الاتصال والتواصل" قوى الثورة بذلك التقويض. الشيء الذي يعني فيما يعنيه تقويض "الحقيقة الوطنية والدفاع الوطني والثروة الوطنية" وانفراط "التساكن الوطني".

يُفترض أنَّ المعارضة تجاهد لإعادة بناء "الدولة الوطنية" في سوريا. وكأنها تحاول الآن أن تبدأ مشروعاً انتهى مفعوله في سوريا وعالمياً. فلقد ارتبط مشروع "الدولة الوطنية" بوضع سياسي واجتماعي ونمط من التطور التقني/المادي، تجاوزته الظروف الراهنة. فإحدى أفضل أدوات بناء الوطنية خلال القرن العشرين كانت التلفزيون الحكومي، وقدرة الحكومة على احتكار السيطرة على الإعلام والتعليم ووسائل التثقيف الجماهيري الأخرى، وبالتالي بناء المجتمع الجماهيري الذي يرتبط ذهنيا بمجتمع وطني موحد. لكن حتى هذه الوسيلة ما عادت ممكنة مع تطور الفضائيات والإعلام الإلكتروني، وتحديدا الإنترنت، والحرية التي بات يمتلكها المتلقي في اختيار أخباره ومعلوماته.

فقدت "الدولة الوطنية" ببساطة قوتها وقدرتها على التحصين إزاء الخارج؛ فصلابة أية دولة ومحكها الحقيقي يكمن في علاقاتها مع الخارج. وتبددت ثروتها الوطنية بالفساد والإفساد. وتلاشت قدرتها على السيطرة على الإعلام والمعلومات، وبالتالي على التحكم في المعرفة أحد أهم عناصر السلطة؛ فالقدرة على إنتاج المعرفة هي قدرة على إنتاج السلطة.

يطالب خطاب البديل المعارض، للاحتكار وعدم الحياد، "بدولة وطنية"، معتقداً أنَّ المشكلة أخلاقية تكمن في "الوطنية" صفة الدولة، وليس بالدولة بالذات. وينسى أو يتناسى دوره، في تقويض حالة عدم الحياد الملازمة "للدولة الوطنية"، ومشروعه، الذي يَفترض إنتاج "الدولة المحايدة" تجاه شعب هذه الدولة ومكوناتها الاجتماعية والسياسية.

لا يمكن تقويض احتكار الدولة الحاليّ لصالح احتكارٍ يكون بأيادٍ مختلفة؛ لأنَّ تقويض الاحتكار بات واقعاً معززاً بثورة "الاتصال والتواصل" وبثورة الشعب السوري. ولكن "الحياد" مازال مشروعاً يحتاج إرادة السوريين لتحويله إلى واقع.

يحتاج الشعب السوري اليوم، كممكنٍ ضروري وواجب، الانتقال من "الدولة الوطنية"، دولةً الاحتكار والإخضاع، إلى "الدولة المحايدة"، دولة التفويض لا التسلط. والانتقال من "التساكن الوطني" إلى "الاندماج الوطني". وبهذا يمكن تجاوز الاحتكار وعدم الحياد؛ أي ترويض الدولة.

عرض لكتاب:

الدين والعلمانية في سياق تاريخي

عرض: د. محمد رشدي شربجي

الكتاب: الدين والعلمانية في سياق تاريخي.
الكاتب: عزمي بشارة.
الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يدرس الجزء الأول من الكتاب والذي يحمل عنواناً فرعياً هو (الدين والتدين), العلاقة بين أنماط التدين والديمقراطية، مبتعداً عن الثنائية الرائجة التي تدرس العلاقة بين الإسلام والديمقراطية؛ حيث يقول الكاتب في مقدمة كتابه إن "الإشكالية بين الإسلام والديمقراطية هي إشكالية وهمية, وليس هنالك ما يستحق دراسته في هذا المجال, ولا في الإشكالية بين الديمقراطية والمسيحية أو اليهودية" وإنما يخلص الكاتب إلى نتيجة مفادها أنه لفهم نمط التدين في مجتمع من المجتمعات فعلينا أن نفهم سيرورة العلمنة التي تعرض لها هذا المجتمع, وبالعكس لكي نفهم نمط العلمنة في هذا المجتمع علينا أن ندرس نمط التدين الموجود في هذا المجتمع, وهكذا يربط الكاتب بين دراسة كلا الموضوعين معتبراً أن فهم أحدهما يشكل مدخلاً لفهم الآخر.

يقع الكتاب في فصول خمسة:

في الفصل الأول يحاول الكاتب تمييز الدين عن المقدس والأسطورة والأخلاق, قائلاً بأن الدين يحتوي كل هذا ولكن لا يمكن اختزاله بهذه العناصر, فيقول "إن الدين لا يقوم بدون الشعور بالمقدس, ولكنه لا يمكن اختزاله بهذه الناحية, فما يميز التجربة الدينية من تجربة المقدس عموماً أنها تجربة إيمانية تقوم على الإيمان بالغيب أو تؤدي إليه" ص19 "حيث أن ملكة الانفعال بالمقدس هي الملكة ذاتها التي تجعل الإنسان ينفعل بالجمال أو بالسامي والنبيل, ولكن ما يميز الدين أنه يضيف لها بعدا إيمانياً ومؤسساتياً تنظيميا" ص21 .

ويقول "إن الأسطورة هي التعبير المعرفي الأول عن المقدس, وأن العقيدة هي التعبير الثاني, وفي أن الحدود بينهما ليست واضحة, وفي أن العلم ينفي الأسطورة, أما العلمنة في حد ذاتها فلا تنفيها بالضرورة" ص57 .

ولا يقصد الكاتب هنا بالأسطورة المعنى الشائع من كونها خرافة أو خزعبلات, وإنما يراها مكوناً حضارياً في لأي مجتمع من المجتمعات, وهي حكاية وسردية, وغالباً لها بداية ونهاية, مثل أسطورة الخلق.

"فغالباً ما يعتبر العلمانيون الدين مجموعة أساطير (بمعنى خرافات), تماماً كما يعتبر المؤمنون روايات الديانات الأخرى وسردياتها أباطيل وأساطير. لكن الدين لا يقتصر على الأسطورة, ولا يحتلّ القصص الديني الأسطوري الحيز نفسه الذي احتله عند المتدين في الماضي" ص95 .

وفي علاقة الأخلاق بالدين وهي العلاقة الأكثر تعقيداً: "يصعب فصل الدين عن طاعة ما يمليه, ولكن لا بدّ من التعامل معه (الدين) كظاهرة باتت مختلفة عن الأخلاق"

في الفصل الثاني يناقش الكاتب التدين حيث يعتبر أنه لا إمكانية لإقامة دين من دون تدين فيقول: إن "التجربة الدينية هي أساس الدين إذا تجاوزت تجربة المقدس إلى التجربة الدينية" ص173 .

"...فلولا هذا التحول الجدلي من عاصفة التجربة الدينية إلى عادة السكينة الدينية ومنواليتها, لما قامت للدين قائمة" ص186.

كما يميز الكاتب بين الإيمان المعرفي وهو الاعتقاد وعكسه الشكّ, وبين الإيمان المطلق (العرفان) وعكسه الكفر, والجمل الإيمانية الاعتقادية لا تدحض بالعلم بل تتزعزع بتغير البيئة المعرفية. ص189.

ويخصص بشارة الفصل الثالث في كتابه لدحض نظريات نقد الدين التي يعدها بعض المنظرين العرب جهداً تنويرياً تقدمياً, فيقول "إن الدين ليس خرافات أو أفكار مغلوطة شائعة, والإلحاد ليس نظرية علمية" ص245. ثم يناقش آراء الفلاسفة وعلماء الاجتماع في هذا الموضوع وينتهي لخلاصة فيقول: "لا شك في أن آباء علم الاجتماع عموماً لم ينظروا إلى الدين باعتباره خرافات أو موضوعاً هامشياً, إذ رؤوا أن الدين عنصر اجتماعي دمجي أساسي في التحولات السريعة الجارية في أوروبا, أي أنه يساهم في بلورة الجماعات البشرية وتماسكها, لكنهم جميعاً اشتركوا في رؤية انحساره, إذ توقعوا انحساره مع عملية التحديث والتصنيع وعقلنة العلاقات الإنسانية, ولا أعتقد أنهم كانوا يتوقعون نشوء مجتمعات حديثة ومتدينة في الوقت ذاته ولم يتوقعوا عودة الدين إلى السياسة بهذه القوة" ص289.

في الفصل الرابع (تعريفات)، يتناول الباحث المحاولات المختلفة لفهم الدين، وتحديدات الدين والتديّن نظريًّا، ليصل إلى اعتبار جهد تعريف الدين وتحديده جهداً علمانيّاً حتّى لو قام

به باحثون غير علمانيّين، وإلى النتيجة التي تقول "إنّ فهمنا للدين يتغيّر بحسب العلمنة وأنّ أنماط التديّن في مجتمعٍ من المجتمعات تتأثّر بأنماط العلمنة التي تمرّ بها.

الفصل الخامس وعنوانه "انتقال من مبحث الدين والتديّن إلى مبحث العلمانيّة" هو الجسر الواصل ما بين الجزء الأوّل والجزء الثاني من مشروع الدكتور عزمي بشارة. وعنوان الجزء الثاني من الكتاب هو "العلمانيّة ونظريّة العلمنة". وبهذا يكون الفصل الخامس من الكتاب نتيجةً وبدايةً في الوقت نفسه، ومضمونه: قناعة أنّ الدين ظاهرة اجتماعيّة متغيّرة وقابلة للدرس، وأنّه "إنسانيّ وإراديّ واجتماعيّ ونسبيّ ومتنوّع"؛ والعلمانية ليست نظريّة علميّة، ولا تعني العقلانية بالضرورة، بل هي ثقافة وأيديولوجية تطوّرت تاريخيّاً، وتمخّض عنها نظريّة سوسيولوجية في فهم تطوّر المجتمعات كصيرورة من العلمنة".

"فنحن نتعامل مع العلمانية في هذا الكتاب لا باعتبارها وصفة أو معادلة للتطبيق المباشر من المنتج إلى المستهلك, بل هي نتاج عملية تمايز اجتماعي بنيوي وتغير في أنماط الوعي كصيرورة تاريخية, وهي صيرورة تمر بها المجتمعات كافة ونحن نعتقد أن طبيعة صيرورة العلمنة التي بها المجتمعات هي التي تحدد -ليس طبيعة العلمانية التي تنتج فيها, وموقعها ومدى هيمنتها كإيديولوجية فحسب- بل طبيعة أنماط التدين أيضاً" ص407 .

ينهي بشارة كتابه بما بدأه سابقاً عن هدف كتابه حين أكد أنه ليس ضرورياً أن يتفق أي قارئ مع تحليلنا للدين ظاهرة ومصطلحاً, لكن "هذا الكتاب يكون قد أدى مهمته إذا توصل القارئ النقدي سواء كان متديناً أو غير متدين, إلى قناعة مفادها: أن الدين ليس مجرد مجموعة من الأباطيل والنظريات الخاطئة في فهم العالم, وأن العلمانية ليست عبارة عن نظرية علمية... وأن الدين ظاهرة اجتماعية متغيرة وقابلة للدرس, والمعارف التي يقوم عليها متغيرة كذلك" ص15.

عصر الأكراد

كاوا شيخي

تدور في الآونة الأخيرة تعبيرات مثل "عصر الأكراد" أو زمنهم، والذي يأتي كنتيجة للتعاطف العالمي الذي حصل عليه الأكراد في الآونة الأخيرة بعد تزايد الهجمات الوحشية عليهم وخاصة في مناطق سوريا والعراق وتحديدا في مدن كوباني وشنكال.

هل هذا حقاً عصر الأكراد؟

سنترك الإجابة عن السؤال لاحقاً.

أما حول حقيقة ما حدث في المدن السورية فهو كالتالي:

تحولت الثورة السورية من ثورة سلمية إلى حرب أهلية سرعان ما نما فيها الجانب المتطرف مستفيداً من ضعف وتشرذم الطرف الثوري الحقيقي وتعرضه للملاحقة ومن ثم تركه لساحة النضال واللجوء إلى دول الجوار.

نما الجانب المتطرف مستندا على الرابط الحساس أو الديني ومتوهماً إنه فعلاً يمثل نهج السلف الصالح.

دخلت "الدولة الاسلامية في العراق والشام" إلى سوريا وأصبحت داعش التي اشتهرت ونمت في فترة قصيرة مستفيدة من جموع الشيشان والذين خبروا فنون الحرب والأسلحة الحديثة، كذلك انضمام المطرودين من الجيش العراقي السابق أو ما يسمى بجيش صدام حسين وأصبح لهذه القوة شأناً، وتحديداً بعد سيطرتها على آبار النفط وقدرتها على تمويل السلاح والمرتزقة والذين أعلنوا انضمامهم إليها مما دفع هذا الغول إلى التوسع أكثر فأكثر ليعود إلى العراق.

بعودة التنظيم إلى العراق وهو الذي غادره ضعيفاً فتحت له أبوابا جديدة، فكان تسليم الموصل والمخطط الذي سار كما خطط له.

داعش في الموصل استولى على الأسلحة الثقيلة وحكم مدينة كبيرة، وكان لها فتح باب سجن الموصل الذي كان يضم ثلاثة آلاف من محكومي القاعدة، الذين انضموا إلى التنظيم الذي حررهم ودفع لهم مستفيدا من خدمات تجنيدهم.

نعود الى الأكراد.. في العراق فتح الغول فمه ودخل إلى المناطق التي يسكنها الايزيديه، وطبعا المرتزقة التي قتلت ألف وسبعمائة شاب عراقي من شباب الأكاديمية الحربية، وسبعمئة من شعيطات دير الزور السنه لم توفر اليزيدين الذين هم ليسوا من أهل الكتاب.

بدأت العصابات المسلحة في قرى وبلدات الايزيديه نهبا وقتلا وسلبا، حتى أفرغت المنطقة من أهلها.. إلا من اضطر أن يختار الإسلام على سكين داعش.

داعش بما حملته من أسلحة ثقيلة توجهت أيضا نحو كوباني المحاصرة وبدأت عملية هجوم واسعة على قرى وبلدات كوباني ومن ثم مركز المدينة أيضا.. هنا أتوقف لأذكر بأن الايزيديه وقرى الموصل وكوباني وقراها، كلهم أكراد، ولكن هل حقا كانت هذه الهجمات هي السبب في تسمية العصر بعصر الأكراد؟؟

هنا لا بد من العودة قليلا إلى التاريخ.. التاريخ الغريب والذي بدأ منذ مائة عام في ترسيم خارطة جديدة للمنطقة (الشرق الأوسط وشمال افريقيا) طبعا لم يكن هناك دولة اسمها سوريا برئاسة وعاصمة واقتصاد.

وكذلك لم يكن هناك دولة اسمها العراق، فالمعروف للجميع أن الدولة الإسلامية والتي توسعت على حساب الإمارة والعشائر في هذه المنطقة تحولت فيما بعد إلى الدولة أو الإمبراطورية العثمانية، والتي أخذت فيما بعد شكل الدولة التركية، ثم كانت سايكس بيكو التي حرمت الأكراد من دولتهم القومية. طبعا الأكراد انخرطوا في البداية في النضال ضد الاحتلال الفرنسي والإنكليزي، ومع التخلص من هذه الدول وانشاء الدولة السورية والعراقية وظهور الجانب القومي وطغيانه على الجانب الديني ويقظة الشعوب ومنها الشعب الكردي، هنا بدأت محاولات تأسيس حركات سياسية تحررية ولكنها بالطبع قمعت، وتعرض الأكراد لكافة أنواع الاضطهاد.

طبعا الاضطهاد لم يكن موضوعا جديدا على الشعب الكردي، إنما كان لهم معه تاريخ طويل.. هنا سأذكر بعض الحوادث:

- في انتفاضة الشيخ سعيد بيران قتل ما يقارب /20000/كردي.
- انتفاضة سمكو تم قتله مع الكثير من أفراد عشيرته
- في ديرسم قصفت المدينة، وقتل ما لا يقل عن مليون كردي
- في حلبجه استخدمت الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد، في غضون ساعات قليلة قتل ما لا يقل عن 5000 كردي
- في حملات الأنفال قتل من البارزانيين حوالي 180 الف كردي.
- في الهجوم على مهاباد الكردية، قتل القاضي محمد والكثير من البارزانيين ماتوا وهم يفرون إلى الاتحاد السوفيتي السابق.
- في الانقلاب العسكري الطوراني في تركيا وما تلتها من هجمات على الأكراد ، قتل حوالي المئة الف شخص. طبعا كل هذه المجازر هي ليست سوى ما يعادل الخمسة في المئة مما حدث للاكراد.

- الآن نعود إلى سؤال ما إذا كان هذا العصر هو عصر الأكراد؟ الجواب هو طبعاً لا. فالأكراد ليس لديهم ما يوعدون به القوى التي ذاع عنها حمايتها للاكراد. إذا كان كل الملايين التي تحدثنا عنها لم تستطع أن تجعل العصر عصر الكرد فإن ما تغير الآن هو الإعلام. إن العصر الحديث هو عصر الإعلام، حيث استطاع الكرد في الهجمات الأخيرة التي تعرضوا لها أن يضعوا الرأي العام العالمي في صورة ما يحدث. طبعا العالم الآن يعيش فوبيا الإرهاب، وكان إظهار الصورة الحقيقية لداعش ومن ثم إظهار الكرد كمقاومين ضد داعش، والسبب الرئيسي هنا هو أن الأكراد هم الطرف القوي الوحيد الذي يحارب داعش. هنا أدرك العالم بأن الكرد يحاربون داعش بدلا عنه. تحركت دول العالم، بعد ان أدركت الشعوب هذه الحقيقة، فكان للإعلام الدور الأهم في كل هذه الحرب، ولهذا استحق هذا العصر أن يكون زمن الإعلام.

الأنظمة الشمولية والفضاء العام

ابن الوادي

يعرف الفضاء العام بأنه المساحة التي يحتفظ بها المجتمع لنفسه بعيدا عن مؤسسات الدولة الرسمية لمناقشة شؤونه وتدبر أموره وسبر قدرات أبناءه وخلق الآليات لصقلها. وتحتل مؤسسات المجتمع المدني هذا الفضاء, وتعمل على استثماره, وتخلق الآليات والبرامج لاستثماره بشكل يدعم نمو المجتمع الأم والمجتمعات المحلية الصغيرة. وفي هذا الفضاء يجد الشباب, والناشطون والنساء والأطفال المجال للانخراط في الحياة العامة والشأن العام. ويلعب الإعلام دورا في تطوير بنية هذا الفضاء, ويساهم فيه أيضا, وللمؤسسات الدينية دورا بارزا فيه أيضا. ويشكل هذا الفضاء وتشكيلاته قوة معتبرة في وجه السياسة. يزدهر الفضاء العام في المجتمعات الليبرالية والديمقراطية ويختنق في مجتمعات التسلط والاستبداد.

والفضاء العام هو المساحة التي يختبر المجتمع فيها قدراته على الحوار, والجدل البناء, وتنظيم نفسه في تشكيلات فعالة, واختبار هويته, والحديث عنها, والتمعن في مشاكله ومزاياه, ويصيغ حلولا تجد طريقها للمؤسسات الرسمية التي تستطيع تبنيها, او الاستفادة منها في عملها.

تضع الأنظمة الشمولية سياسيات مدروسة للسيطرة على الفضاء العام, وتسعى لوضعه أولاً تحت سيطرة أجهزتها لرصد ما يدور فيه, ثم تقننه لتضمن حضورها فيه, وبالتالي تأثيرها عليه, ثم تبني القوالب التي تفرض من خلالها هيمنتها المطلقة عليه. ويؤدي ذلك مع الوقت إلى أمرين أساسيين. الأول هو إفراغ هذا الفضاء من معناه من خلال تجريده من أي نقاش جدي وشله عن القيام بدوره المنوط به أصلا, مما يؤدي في النهاية إلى فقدان إيمان الناس بجدواه وجديته وقدرته على استيعابهم, وجدوى تداول الشأن العام, وفائدة الانخراط في تشكيلاته, لما يحمل من مضيعة للوقت ولما ينطوي عليه من أخطار التي تنجم عن المشاركة خارج الأطر التي فرضها النظام الشمولي وهو ما نلاحظه في سورية ما قبل الثورة من قبل الكثير من السورين. الأمر الثاني هو تطويع هذا الفضاء لخدمة فكر النظام وبالتالي تعزيز سيطرته على المجتمع فيصبح الفضاء العام أداة للسيطرة والهيمنة بدل أن يكون المساحة التي يحتفظ بها المجتمع لنفسه لتناول السياسة والعمل العام بعيدا عن التسييس الحزبي والأدلجة الفكرية. ومن المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها هذا النهج, انخراط الوصوليين والسطحيين في العمل العام غير الرسمي سواء كان مدنيا أو سياسيا, وتنامي طبقة ضخمة من المنفعيين, تصبح جزءاً هاما من آلة القمع الفكري والقولبة وغسل الأدمغة والخداع المستمر.

لا بد لمجتمع ما من توفر مقومات معينة ليضمن لنفسه الاستمرار. بعض من هذه المقومات اقتصادي, وبعضها ثقافي, ومنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. لكن يجدر بنا أيضا أن ننظر إلى المجتمع على أنه كائن حي, ينمو, يتطور, يتعلم, يمر بتجارب عديدة, وهو في هذه الحالة يحتاج, كما الفرد, إلى مساحات أو فضاءات معينة لا توفرها الأنظمة الشمولية, وهذا في الحقيقة أحد الأسباب الأساسية لانهيار هذه الأنظمة ولتصدع المجتمعات التي تخضع لها, وهو ما رأيناه في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين الشمولي, وروسيا بعد الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفياتي وحروبها الأهلية في الشيشان وغيرها, واليمن عبر تاريخه منذ الوحدة وحتى اليوم, وبعض دول أوربا الشرقية بعد انهيار الأنظمة الشيوعية الشمولية التي حكمتها, ونراه اليوم في سوريا, بشكل لا يمكن إنكاره أبدا.

إن توفير وصيانة وتعزيز الفضاء العام هو بمثابة تحصين للمجتمع من الانقسام المستتر المتخفي تحت غطاء الدولة التي تلعب دور الأم والوصي ولا تسمح بالاختلاف او بالحديث عنه, وهو حماية من الخمول والسقوط في هاوية الجمود ثم التحلل. لا شك أن استخدام مفردات هذا الفضاء وأدواته والتي منها الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والتجمعات المختلفة, وحتى المؤسسات الدينية, هو ثقافة يبنيها المجتمع لنفسه ولأفراده في ظل توفر الإمكانية لذلك بما في ذلك الحريات والبنى القانونية والمحفزات الثقافية والاجتماعية. كذلك فإن هيمنة الأنظمة الشمولية على الفضاء العام تفرض أدوات ومفردات مشوهة, وفي اللحظة التي تتراجع فيها سيطرة هذه الأنظمة عليه, وهو ما نراه أيضا في سوريا اليوم, حيث يقبل الناس على الفضاء العام وهو أمر حتمي, لكنهم يتجهون لاستخدامه وفق الآليات والمفردات المشوهة ذاتها التي ورثوها عن النظام الشمولي دون إدراك أهمية استبدالها. لا شك أن المجتمع سيخضع هنا لعملية تعلم قاسية ومكلفة وضرورية لتطوره, لكن الأخطار التي تحف بهذا العملية جمة ومعقدة وقد بدأت مفاعليها تظهر جلياً.

استعجال النتائج

محمد حجو

أينما وجهت أنظارك أو أصخت سمعك إن كان في العالم العربي أو الغربي فإنك ستواجه بسيل جارف من اليأس من الثورة السورية ومفرزاتها، كما أن الكثيرين أصبحوا يتندمون على انخراطهم في هذه الثورة متمرغين في ذكريات ما قبل (الأزمة) والتي باتوا يرونها أفضل أيام حياتهم إذا ما قورنت بالأوضاع الحالية.

هذا الإحباط هو أمر متفهم من قبل الناس و ذلك لأننا جبلنا على استعجال التغيير من جهة ولأن الوضع الإنساني في سوريا مأساوي لدرجة كبيرة لا توصف؛ فالمجاعات والأمراض وغيرها أصبحت مشاهد معتادة في مسلسل المعاناة السورية الذي يتابعه العالم بصمت مخز، كما أنّ تحوّل الثورة عن سلميتها وتسلل عناصر لا تمتّ للثورة بصلة إليها، عمل على تشويهها ونفور الناس من تقبلها، لكن ذلك لا يُعد عذراً مقبولاً لليأس منها.

وحتى لا أكون غامضاً في طرحي، فإنني سأستسقي من الثورات الأخرى في العالم العربي أمثلة من شأنها رسم معالم الطريق الصعبة التي لا بد لكل ثورة أن تخوضها... هذه الطريق التي وصفها الشاعر الكبير أحمد شوقي بكلمات نورانية فقال:

و للحرية الحمراء بابٌ بكلِّ يد مضرّجة يُدقُّ

سأبدأ أولاً بالثورة التونسية؛ باكورة الثورات العربية والتي اصطلح على تسميتها بثورة الياسمين، و هي الآن تعيش وضعاً سياسياً متخبطاً ومترافقاً باستمرار الاعتقالات لكل من سولت له نفسه بالتغيير.

أنتقل بعدها إلى مصر والتي كانت ثورتها مثالاً يضربه الكثيرون من العامة والمثقفين على أهمية السلمية، وأنها كانت درساً ثورياً في رأيهم يتوجب تعليمه للشعوب العربية حتى يفقهوا معاني السلمية.

والآن وبعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على الثورة المصرية، أتوجه بالسؤال أنا وغيري من الذين حذروا من مغبة التفاؤل المفرط للذين هللوا ومجدوا لهذه الثورة ونظروا بدونية إلى الثورات الأخرى في ليبيا وسوريا واليمن وغيرها، أتوجه إليهم بسؤال عتابي: ما الذي حققته الثورة المصرية فعلاً؟! وأين هي الثمار المنتظرة للثورة المجيدة؟! حكم العسكر عاد أكثر قباحةً وأشد قسوة ممثلا بـ (عبد الفتاح السيسي) الذي كان قربان حكمه مئات المعتصمين السلميين في رابعة العدوية والذي ظهر تخاذله أمام دماء المئات من الفلسطينيين في غزة وإغلاقه السافر لمعبر رفح، وهو بهذا قد دشن انحطاط الوضع في مصر داخلياً و عربياً.

و بالانتقال إلى البحرين والتي نحت ثورتها منحىً طائفياً لم يعد لا على الشعب ولا الحكومة إلا بمزيد من التراجع و ضعف المنتج أو حتى انعدامه.

لن أسهب في سرد لا يفيد، فالجدول الزمني لكل ثورة ونتائجها معروف ومتوفر لكل من أراد الاطلاع، لكنني إنما أردت الإشارة إلى نقطتين هامتين للغاية في رأيي:

أولا: إن ما يحدث في سوريا اليوم من انتشار لجماعات إرهابية متطرفة دينياً وعسكرياً وتحول الثورة عن أهدافها ليس ذنب من خرجوا يطالبون بالحرية، بل وعلى العكس فإن التظاهرات السلمية لو أتيح لها المجال لساهمت في الحد من انتشار هكذا جماعات و ذلك لوجود فرصة التعبير عن الرأي والاحتجاج. ظهور هذه السلبيات وغيرها هو نتيجة مباشرة لقمع النظام الوحشي واللاإنساني للمتظاهرين السلميين من جهة، وتخاذل وانقسام المعارضة في الداخل والخارج من جهة أخرى.

ثانيا: الثورة في مفهومها الأساسي هي تغيير للواقع المعاش، و هو تغيير شديد الصعوبة، ووعرة طريقه كما أن ثماره تتأخر في النضوج، ونحن إن استعجلنا قطافها كان لزاماً علينا أن نأكلها حامضة أو حتى مرة الطعم. خمسون عاماً من حكم البعث المجرم (1963) لا يمكن تغييرها بأربع أو حتى خمس سنوات، خاصة وأن السوريين يقفون وحدهم في مواجهة كل ما يحدث، والمجتمع الدولي مازال يحسب ويعيد الحساب حتى يعلم يقيناً أين ستكون مصالحه فيناصر من يحققها له، غير عابئ بدماء الشعب المسفوحة على أرض سوريا وترابها الذي غدا مكوناً في معظمه من رفات أبنائها الذين قضوا دفاعاً عن حقهم في حياة كريمة.

هذه الثورة المجيدة ستحمل في رأيي التغيير الجذري لسوريا وستساهم في تخليصها من حزب مجرم عاث بأرضها وشعبها فساداً حتى أحال قسما كبيراً منهم إلى مجرمين يوازونه فتكاً و رعباً.

أنا وغيري من المثقفين والكتاب نعلم يقيناً أن الشعب السوري المحاصر والجائع والمتعطش للماء والحرية قد ضاق ذرعاً بالتنظير السياسي والمعارك الكلامية المتبادلة، لكن هذا هو قدر الشعوب الراغبة في التغيير والإصلاح في العالم أجمع؛ تعاني هي حتى يكتب للأجيال القادمة أن تعيش في حرية وسلام.

حلب يا حبة الرّمّان!!!!

سامان ح حسن

مَنْ ذا الذي رأى
حبّة الرّمان
تغني للوَطن ؟
تبكيه
فتزدادُ حمرةً و غوايةً !
من ذا الذي يسمّي الشوارع ؟
لم قد لا نسمّي شارعاً باسم حَلَب ؟
أو شارعين ؟
أو مئة ؟
لمَ لا نسمّي كلَّ الوجوه حَلَب ؟
لمَ لا نضيع في كثرة الاسم ؟
ولمَ يصيبنا بالدهشة
كلّما مرَّ كفصول متكاملة ؟
كأنه دائماً أوّل الحبّ
من ذا الذي رأى
حبّة الزيتون في طريقها للمعصرة ؟!
من رآها تتحدث بنشوة
عن عاشقين تبادلا الحنين
في ظلِّ أسرتها الكبيرة
من سمعها تشهق
لا تعصروني!

لئلا تصاب عيونهم بالقحط
لئلا يكتب أحفادهم
عن صوتي
ولا يُكتَبَ عليهم ألَم المعصرة!
من منكم رأى السلّم الموسيقيَّ يتكسَّر
تحت قدميّ ؟
من رأى ظهر القصيدة أحدباً إذ اتكأ شوقي
عليه ؟
من رأى قلبي هارباً من بين السطور
قاصداً "بابَ الفرج "
هل رأيتم كيف يشهر الحزنُ خلخاله إذْ
أكتبُ حلب؟
هل ترون -مثلي - تفاحات هاهنا بين الحاء
و الباء؟
لام اللّطف , اللّغة و اللاهوت
لام اللّسع , اللّدغ , اللجوء و الليمون !
لامُ اللاجدوى لامُ اللمس و اللوعة ..
ألا يستحقّ الأمرُ أن أنزلَ من ألف جنّة
لأتذوّق خطايا اللام في حلب ؟
.....!
هكذا أُشهر ضحكتي

وسطَ القصيدة أصيح : وجدتني !
أعثر عليَّ
أحتضنني
أحاول لو أناديني يضيع النداء!
أضيعُ !
تضيع الحروف تلاشي , تلاشي
وكل هذا بعضٌ من بعض شوقي لحلب! ,,,,
من يسقي الغيم أحلاماً ؟
من يخمدُ حسرةَ الموت ؟
من يدرك أنَّ سرَّ القنوط
غياب الاسم
عن أولاده العشرة
فقط لو قلتَ حَلَبْ
لا ينامُ صغار العصافير
على طوى
وحدها تعرفُ كيفَ تملأُ الاسم بالأمّهات
كيف تملؤه قمحاً
كيفَ تملؤه ملحاً
كيفَ تملأ منقار الدّوريّ لحناً
وكيفَ تجعل من وجهي الصغير
ملاحمَ البكاءِ لبكاءِ حبّة الرمان البعيدة !

أظافر

رامي العاشق

لا نساءَ في هذه المدينة، جميعهنَّ أكلتْهنَّ الحربُ وبصقتْ أظافرهُنَّ صروحًا تذكاريّةً، في كل شارع أرى إظفرًا واقفًا يتأمّلهُ المارّة ويتصوّرون معه، يتركون تذكاراتهم عليه ويكتبون أسماءهم وأسماء من يحبّون ويلوّنونه بألوانٍ مختلفة، وحدي .. أمرّ قربه ولا أفعل شيئًا، وكلّ مرّة أمرّ قربَ إظفرٍ دون أن أهتمّ به، تصيبني لعنته، أسقطُ أو أرتطم بعمود كهرباء أو تدهسني درّاجة هوائيّة عابرة بسرعة قطار متأخّر عن موعده!

كانت جدّتي تحذّرني دائمًا من لعنة الأظافر، وتوصيني أن أدفن إظفري المقصوص في التراب، إلا أنني كنتُ أخشى أن ينمو وتصبح لدينا شجرة أظافر في بيتنا العربيّ! كنتِ أستغرب أن تحلّ علي لعنة الأظافر عندما لا أُبدي اهتمامًا بها، الأصلُ .. أن تحلّ على من يشوّهها ويزعجها ويكتب عليها عباراتٍ سخيفة، حتّى سألتُ أحد علماء الحضارة عن هذه اللّعنة، فأجابني: «ليس للأظافر لعنة، إنّها حرمة الموت يا صديقي، كلّ إظفرٍ هو صرخُ فتاة أكلتها الحرب، نساءُ هذه المدينة يراقبننا ويردِّدنَ منّا أن نحترم أضرحتهنّ، ليس للأظافر لعنة، وإن كان هنالك لعنة، فهي لعنة النّساء لا الأظافر!».

منذ ذلك اليوم، وأنا أهتم بهذه الأظافر، بحثتُ كثيرًا حتّى وجدتُ إظفرًا بعيدًا لم يمسسه أحدٌ بعد، ورحتُ أعتني به، أبرُدهُ باستمرار لأنحتَ منه موقفًا للباص، فتسْعَدُ صاحبته لأنّها تحميني من المطر، أجلسُ لساعاتٍ تحته لأقرأ لها عن الحرب التي أكلتها، وكيفَ كتبَ عنها المؤرّخون، أذكرُ أنّني كتبتُ لها قصيدة أتغزّل فيها بجمال أنوثتها، هو هكذا الشِّعر دائمًا .. وهمٌ على وهم، أخبرها دائمًا عن الناس هنا، كيف يمضون أوقاتهم، ماذا يأكلون، أخبرها كم

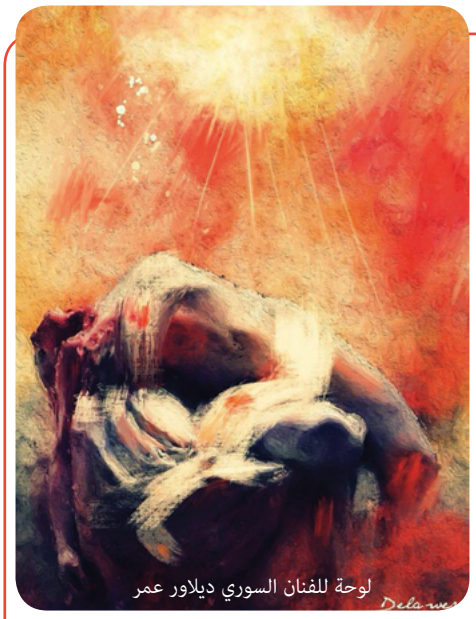
لوحة للفنان السوري ديلاور عمر

هي موحشةٌ هذه المدينة الخالية من النّساء، لا عطرَ لها، كأنّ الحروبَ تسحبُ العطر من المدائن .. تخلّصتُ من لعنة الأظافر والنّساء نعم، لكنّني أصبحتُ أفكّر كثيرًا في أسئلتي الوجوديّة، لماذا تخشى الحرب من العطر، ولماذا تخشى من النّساء ؟ .. ولماذا تأكلهنَّ وتبصقُ أظافرهنَّ فقط؟ ربّما .. لأن الحربَ .. لا حاجة لها بالأظافر!!

التدوين بين الأمس واليوم

باسل مطر
مشروع سلامتك

دأب السوريون على توثيق ثورتهم ونقل أخبارها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي, وتعرض أرشيفهم خلال أعوام الثورة الأربعة إلى الكثير من النكسات, فقد أغلقت صفحات, وضاعت فيديوهات كثيرة مما خلق الكثير من الإحباط نتيجة هذه الخسائر الكثيرة.

نشأ أيضا على هامش هذا النشاط تيار أخر سعى لاستخدام التدوين كوسيلة للنشر والتوثيق, وظهرت مدونات هامة مثل المندسة السورية, وكبريت وميثاق سوريا وغيرها تركت أثرا هاما ولعبت دورا في صياغة أرشيف هذه المرحلة الهامة من تاريخ الوطن السوري.

لكن التدوين, رغم ازدهاره في المجتمعات الأخرى, لم يلق الاهتمام المتوقع بين السوريين, واحتل فيسبوك, بأخطاره الكثيرة, مكان الصدارة كمنصة للنشر والتوثيق.

والتدوين (Blogging)هو نشر منشورات قصيرة أو طويلة ترتب تنازليا وفقاً لزمن نشرها, ومنها ما هو فردي, وهو الأكثر شيوعا, ومنها ما هو جماعي, وهو نمط ظهر لاحقا.

كان المدون الأمريكي جون بارغر هو أول من ابتكر مصطلح Web Blogging في عام 1997, ثم أتى المدون الشهير بيتر ملهورز واختصر المصطلح ليصبح Blog فقط بعد عامين على ظهوره, وكان المصطلح إسما فقط إلى أن بدأ إيفان ويليام باستخدامه على مدونته الخاصة كفعل (To blog).

يعود ازدهار التدوين إلى تسعينيات القرن الماضي حين بدأت الإنترنت بالانتشار, وأصبح النشر عليها لا يتطلب مهارات تقنية عالية ومعرفة وإتقان للغات HTML وبروتوكول FTP. ففي عام 1997 أنشأ بورس أبليسون منصته التدوينية Open Diary التي تعني المفكرة المفتوحة, والتي ما لبثت أن أصبحت ألوفا من المفكرات المفتوحة, تلاها العديد من المنصات المشابهة.

أصبح للتدوين أثرا سياسيا واضحا منذ بداية ازدهاره وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية, موطن التدوين الأول. ففي عام 2002 صدر تعليق مثير للجدل عن زعيم الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس ترينت لوت مفاده أن الولايات المتحدة ستكون أفضل حالاً لو تم انتخاب ستروم ثندر, السيناتور السابق رئيساً, وهو الذي عرف بدفاعه عن سياسات التمييز العنصري. التقط المدونون هذا التصريح باعتباره ميلاً لسياسات الفصل العنصري والذي تجاهلته وسائل الإعلام, وأثاروا حوله ضجيجا دفع بالسيناتور المذكور لاحقا للاستقالة من منصبه.

بحلول عام 2004, بدأ التدوين يأخذ منحىً جديدا, فقد أصبح مرشحو الرئاسة والبرلمانات, ومؤسسات الأخبار, والاختصاصيون ينشؤون مدوناتهم الخاصة, بهدف التأثير على الرأي العام, أو سبره وفهمه.

أصبحت المدونات لاحقا وسيلة تستخدمها الصحف ووكالات الأنباء لتجنب الرقابة, ولتمرير رسائل هامة لا تستطيع تمريرها من خلال الصحافة الاحترافية. وأصبحت الحكومات تمتلك مدونات أيضا, وأصبح الصحفيون المحترفون يمتلكون مدونات لهم, لكن هذا لم يغير من كون التدوين هو أداة للتعبير الفردي بشكل أساسي, وأن مدونين كثر يكتفون بالتدوين تركوا ويتركون أثرا كبيرا في حياتنا كل يوم.

تعتبر المدونات فضاءات تفاعلية هامة بطبيعتها حيث يتاح للقارىء التعليق على مضمونها, أو حتى إرسال رسائل لصاحبها, وهو ما جعلها تحظى بشعبية كبيرة قبل ظهور شبكات التواصل الاجتماعي وبعدها.

تختلف المدونات عن شبكات التواصل الاجتماعي بأن القوانين التي تحكم عملها أقل حدة, وأن مضمونها هو في الحقيقة ملك لصاحبها. تستطيع الشركات التي تقدم هذه الخدمات إزالة المنشورات التي تخالف أحكام الاستخدام, لكن التجربة تظهر بأن هذه الحالات أقل بكثير مما نشاهده على شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك أو مواقع مشاركة الفيديو مثل يوتيوب. فمثلا تمنع وورد برس وهي أحد أهم مقدمي خدمات التدوين المجانية المنشورات الإباحية أو التي تحرض على العنف أو تنتهك حقوق الملكية, وهذا كل ما تورده بهذا الخصوص, فيما تتشعب هذه الأحكام كثيرا بالنسبة لفيسبوك.

لا يستطع أحد أن ينكر أو يتجاهل أثر التدوين على السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا منذ نهاية التسعينات حتى اليوم, وأن التدوين قد لعب دورا في صياغة مجريات الأحداث في العقدين الماضيين, وهو أمر على السوريين الالتفات إليه دون ريب.

تفاعل معنا
عبر صفحاتنا
على الإنترنت
طلعنا عالحرية
www.freedomraise.net
facebook.com/freeraise
twitter.com/freedomraise

وارجعت الشتوية